في امثال هذا المقام تامل ولما كان معرفة
اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه
وتنقل الموضوع له كذلك مما يتوقف عليه
المقصود كما يظهر لك بعيد ذلك ابدا في
المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار
فقال **اللفظ اما ان يوضع لشخص بعينه**
اعلم ان اللفظ في اصل اللغة مصدر
بمعنى الرمي فهو بمعنى الملفوظ فيتناول ما لم
يكن صوتا وحرفا وما هو حرف واحد او
اكثر مهملا او مستعملا اصاد ما من الغير ولا
لكن خص في عرف اللغة بما هو صاد رمن النفس
من الصوت المعتمد على المخرج حرفا واحدا او اكثر
مهملا او مستعملا فلا يقال لفظة الله بل كلمة
الله وفي اصطلاح النحاة ما من شانه ان
يصدر من الفم من الحروف واحدا كان او اكثر
او تتركب عليه الاحكام كالعطف والاسناد الى
غير ذلك فيندرج حينئذ كلما الله وكذا الضمائر
التي تجيء استتارها وهذا المعنى اعم من الاول
وهو المراد هنا واللام فيه اما للجنس من حيث
حصوله في بعض افراده اعني العهد الذهني
او لحصة معينة من جنس مطلق اللفظ والمعين
الموضوع منه اعني به العهد الخارجي وحينئذ
يجب ان يحمل قوله يوضع على العدول عن الماضي
الى المضارع اما لان المقصود النوع غير انه
او لتاخر الوضع عن اللفظ بالنظر الى الذات

اذا تمهد هذا فنقول اقسام اللفظ الموضوع
من حيث تشخص المعنى وعمومه وخصوص
الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم الذي
ابتدأ اربعة لان المعنى اما متشخص او لا وعلى
كلا التقديرين فالوضع اما خاص او لا فالاول
ما يكون موضوعا لمتشخص باعتبار تشخصه
يخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعا خاصا
لموضوع له خاص كما اذا تصورت ذات زيد
ووضعت لفظه بازائه والثاني ما وضع
لمتشخص باعتبار تشخله لا بخصوصه بل بامر
عام ويسمى ذلك وضعا عاما والموضوع له
خاص كاسماء الاشارة على ما سيجيء وهذا
التقسيم يجب ان يكون معناه متعددا والثاني
ما وضع لامر كلي باعتبار تشخله كذلك
اي على عمومه ويسمى هذا الوضع وضعا
عاما والموضوع له عام كما اذا تصورت معنى
الحيوان الناطق ووضعت لفظ الانسان
بازائه والرابع ما اذا وضع للكلي باعتبار
تشخله بخصوصية بعض افراده وهذا القسم
مما لا وجود له بل حكموا باستحالته لان
الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة لملاحظة
كليا تها بخلاف العكس واكتفى بذكر
الخصمين الاولين من تلك الاقسام الاربعة
لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم
تعلق الغرض به فيما هو المقصود الاصلي

Copyright © King Saud University